معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٢٠)

بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى
"من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"

مارس ٢٠١٠

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٢٠)

بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى
" من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"

مارس ٢٠١٠

بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري

"من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانه ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعياً دائماً على مسار رؤية تضىء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامه ورخاء مصرنا الحبيبه.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظره على الجهود المبذوله والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد

أ.د. فادية محمد عبد السلام

مستخلص

تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث فيما يلي:

أولا: الإطار العام للاختلال الهيكلي، و الاختلالات الأساسية على مستوى الاقتصاد القومي:

يتضح من هذا القسم أن الصناعة التحويلية لا يتجاوز نصيبها النسبي من الناتج المحلي الإجمالي ١٧,٢% في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ (مقابل ١٢,٧% عام ٨٢/١٩٨١)، وهو نصيب يقصر عن إمكانية تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد، وفق خبرات الدول الرائدة في معراج التنمية، أما القطاع الزراعي فلم تتجاوز مساهمته في العام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ نحو ١٣,٣% (نزولا عن ١٨,٨% عام ٨٢/١٩٨١). ويتتبع البحث أوجه الاختلال الهيكلي الأخرى من حيث المساهمة القطاعية في التشغيل، والاستثمار، والقيمة المضافة، وتركيب الصادرات والواردات.

ثانيا: الاختلال الهيكلي العام داخل قطاع الصناعة التحويلية:

تناول هذا القسم التحليل الهيكلي العام للقطاعات الفرعية المختلفة من الصناعة التحويلية خلال الفترة ٢٠٠-٢٠٠٧، من الجوانب المختلفة، وأولها الناتج الكلي. وقد لوحظ أن مجموعة (الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية) تحتل موقع الصدارة بنصيب يبلغ ٢٧% من الناتج، عام ٢٠٠٧، تليها مجموعة (المواد الغذائية والمشروبات والتبغ) :٢٢،٨%، ثم الكيماويات ومنتجاتها الأساسية:١٨%، فمجموعة (الغزل والنسيج والملابس والجلود):١١%. ولما كان من الملاحظ أن (الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية) باتت تفتقد للعمق الصناعي والتكنولوجي الذاتي والمحلي، وتحولت إلى "صناعة تجميع" إلى حد كبير، من مكونات وأجزاء مستوردة، فإن غلبة صناعات التجميع تمثل نوعا من الخلل الهيكلي الأساسي في القطاع الصناعي.

ثالثا: أدوار الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والقطاع العام

من خلال دراسة موسعة نسبيا لهذه النقطة، يخلص البحث إلى :

١-هيمنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الناحية العددية للمنشآت على قطاع الصناعة التحويلية المصرية ككل (باستبعاد المنشآت الصغرى والحرفية المشغّلة لأقل من عشرة عمال). ٢-تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في القطاع الفرعي للصناعات الاستهلاكية بنحو ٥٦،٥% من القيمة المضافة الكلية التي ولدتها الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من ٢٠٠٢إلى ٢٠٠٦، مقابل ٢٧،٤ % للصناعات الوسيطة، ونحو

١٦% لصناعات السلع الرأسمالية. ويدلنا ذلك على خلل هيكلي آخر، يتعلق بغلبة الصـــناعات الاستهلاكية بالذات.

٣-رغم اتساع نطاق الخصخصة لشركات القطاع العام الصناعي فما زال هذا القطاع يقدم نحو ٤١،٥% من القيمة المضافة الصناعية المصرية في ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ولكن دون توفر العمق الصناعي اللازم، بدليل أن صناعات السلع الرأسمالية-من الآلات والمعدات الإنتاجية- لا يزيد نصيبها في القيمة المضافة الصناعية للقطاع العام عن ٣،٦٩% في العام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

رابعا : الاختلال النوعي في صناعتيْ الأسمنت والحديد

اهتم البحث هنا بدراسة الميول الاحتكارية في سوق السلعتين الإستراتيجيتين لقطاع التشييد والبناء، الأسمنت والحديد. ومن واقع البيانات المتاحة عن صناعة الأسمنت، خلال الفترة من ٢٠٠٢إلى ٢٠٠٦ يتضح أن متوسط الزيادة في السعر لم يتناسب مع متوسط الزيادة في التكلفة (باستثناء عام ٢٠٠٣)، وهو مانتج عن اتفاق احتكاري معين بين المنتجين.

خامسا : الاختلال في قدرات "البحث العلمي والتطوير التكنولوجي" R&D على المستوى الدولي؛ مع نظرة مقارنة إلى الحالة المصرية

تناول البحث- عبر الفصلين السادس والسابع- مؤشرات الاختلال الدولي في قدرات البحث والتطوير، ومن بينها: القوة البشرية العلمية والتقنية، والإنفاق على أنشطة البحث والتطوير. و قد توصل البحث إلى أن مجموعة الدول الصناعية الغنية تستأثر بالشطر الأعظم من مكونات المؤشرات المعنية، كما و كيفا، تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية، وإن أخذت تزاحمها بشدة مجموعة من البلدان الآسيوية الناهضة في شرق آسيا خلال ربع القرن الأخير، بالإضافة إلى دول "الأسواق الناشئة" مثل تركيا، وبعض الدول العربية. هذا بينما تتأخر في مضمار السباق العالمي مجموعة الدول النامية منخفضة الدخل، وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء. وتقف مجموعة من الدول النامية في المنتصف، ومن هذه المجموعة: جمهورية مصر العربية. وينتهي البحث من هذه النقطة إلى ضرورة إدخال تغير جذري على طريقة التعامل مع القدرات البحثية والتكنولوجية، والمنظومة التعليمية في مصر.

Abstract

The main results of this study research could be summarized as follows:

1- Minor Share of manufacturing industry and agriculture in the Egyptian GNP, and in other macro-economic parameters, in Comparison with the Service Sector, Especially the traditional services.

2- The imbalance of intra-branch composition of manufacturing industry, in favor of the assembly industries.

3- As for the relative role of small-scale and medium industries, it has been noticed that the consumer industries introduce the major share of the output of these industries as a whole.

4- the monopolistic Tendency in the Egyptian Economy presented in the Construction activities, especially Cement Commodity.

5- Disequilibrium of R&D and Educational Capacities distribution, on the world scale. Egypt takes its position within the medium-level group of developing countries, with principal deficiencies, necessitating substantial changes in the different dimensions of the Educational System and R&D capacity-building policy.

فريق العمل البحثى :

أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى — الباحث الرئيسى

أعضاء الفريق

أ.د. ممدوح فهمى الشرقاوى

أ.د. لطف الله امام صالح

د. عبد السلام محمد عوض

د. مها محمد الشال

أ. كريمة محمد الصغير

أ. احمد رشاد الشربينى

أ. أمانى محمد عبد الوهاب

أ. ولاء حسن عبد الله

أ. نورا الرفاعى

من خارج المعهد :

د. ايهاب الدسوقى

أ. صلاح العمروسى

المحتويات

مقدمة ..... أ-هـ

الفصل الأول ١-١٠

الإطار العام للاختلال الهيكلي

الفصل الثاني ١١-٢٧

الاختلالات الأساسية على مستوى الاقتصاد القومي

الفصل الثالث ٢٨-٦٦

الاختلال الهيكلي العام في القطاع الصناعي المصري

الفصل الرابع ٦٧-١١٢

الاختلال الهيكلي في القطاع الصناعي

من زاوية حجم المنشأة، ونمط الملكية:

أدوار الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والقطاعين العام والخاص

الفصل الخامس ١١٣-١٦٢

الاختلال النوعي لقطاعيْ الأسمنت والحديد :

دراسة تحليلية، من زاوية الميول الاحتكارية

الفصل السادس ١٦٣-١٨٢

الاختلال في قدرات البحث والتطوير على المستوى الدولي

الفصل السابع ١٨٣-٢٠٠

دراسة دولية مقارنة

لمدخلات ومخرجات منظومة البحث والتطوير وموقع مصر منها

- الملاحـــق ٢٠١-٢٢٦

- ملخص البحث ٢٢٧-٢٣٤

مقدمة

تعاني الدول النامية، وبينها مصر، من مشكلات اقتصادية جوهرية تعترض طريقها إلى رفع مستوى المعيشة لغالبية السكان، والارتقاء بشروط حياتهم الاجتماعية ماديا وروحيا، والنهوض بمستواهم العلمي والمعرفي جذريا، بما يمكن المجتمع من السيطرة على الطبيعة، وتحسين ظروف العيش البيئي، واضطراد التطور الارتقائي في المستقبل.

وأهم هذه المشكلات، تخلف البنيان الاقتصادي عن مجاراة التطور العلمي والتكنولوجي، وعجزه عن توفير المقومات الضرورية لإشباع الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، وفق المعايير العالمية والعصرية، خاصة مع ارتفاع معدلات النمو الديموجرافي، وتدهور قاعدة الموارد الطبيعية والمحيط البيئي.

هذا التخلف النسبي للبنيان الاقتصادي، هو ما يدعوه الاقتصاديون بالاختلال الهيكلي للاقتصادات النامية. ويقاس التخلف النسبي بما يكون عليه الحال في الدول التي سبقت في مضمار التقدم الاقتصادي، في سياق تاريخي معين، و من بين مكوناته: الاستعمار الأوربي لإفريقيا وآسيا في قرون خلت. ولذلك، كان الاختلال الهيكلي للاقتصادات النامية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تتم مقاربته من خلال "الازدواجية الهيكلية" بين قطاع متطور نسبيا، هو الجانب الموجه للتصدير من "القطاع الأوّلي (الزراعة والغابات والمعادن) إلى الدول الاستعمارية السابقة، مقابل استيراد السلع المصنّعة بكافة أنواعها، أيا كان معيار التصنيف.

ولكن مع انطلاق التجارب التنموية في (العالم الثالث) وتركيزها بصفة أساسية على إنشاء وتطوير فرع أو آخر من الصناعات التحويلية- تحت لواء "التصنيع"- لم يعد الاختلال الهيكلي من النوع "البسيط" الذي يقاس بغياب قطاع اقتصادي كامل، هو الصناعة التحويلية، و إنما أصبح من النوع "المعقد" والذي يقاس بغياب نسبي لعملية "التحول الهيكلي" الحقيقي، على طريق التنمية الشاملة، اقتصاديا واجتماعيا، وتحسين القدرات البشرية، بالمعرفة والصحة الجسدية والنفسية، وإشباع الحاجات.

لقد نشأت، في سياق عملية التنمية باختلاف تجاربها خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية،، قطاعات صناعية تحويلية جديدة في عموم الدول النامية، فلم تعد الصناعة غائبة، كما كان عليه الحال في عصر "الاختلال الهيكلي القديم". وإنما أصبحت هناك اختلالات جديدة، في داخل الصناعة نفسها، وفي العلاقة بين الصناعة وذلك الوافد الجديد من القطاع الفرعي "للخدمات المتطورة علميا وتكنولوجيا"، من ناحية أولى، و اختلالات في العلاقة بين الصناعة والخدمات كليهما و بين حاجات المجتمع والاقتصاد الكلي، من ناحية ثانية.

وقد حدث أن اتسعت الشُقّة بين الدول النامية والدول المتقدمة، باسم الفجوة التكنولوجية ثم "الفجوة الرقمية"، والفجوة المعلوماتية والاتصالية ، والفجوة المعرفية، و الفجوة في "البحث العلمي والتطوير التكنولوجي". وسعت مجموعة من الدول النامية في شرق آسيا وشطر من أمريكا اللاتينية، لتضييق الفجوات، ونجحت في ذلك إلى حد كبير، وكونت ما صار يسمى بالدول الصناعية الجديدة. ولكن عموم البلاد النامية بقيت على تخلف نسبي متجدد، في ظل مفهوم "الفجوة".

في ظل ذلك كله، لم تعد التنمية مرادفا لمجرد الزيادة العامة في الدخل القومي، و المتوسط الحسابي لنصيب الفرد الواحد من هذا الدخل، وهو ما يُدعى بالنمو، ولكن التنمية أصبحت مقترنة بالتحول الهيكلي الحقيقي- أو تصحيح الاختلالات الهيكلية "الجديدة والمتجددة" ، ثم : ربط تنمية القطاعات -بصورة متكاملة- مع حاجات الاقتصاد الكلي والمجتمع بأسره، و كذا : تضييق الفجوة الكائنة مع الدول الصناعية الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية (في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية وشمال شرق آسيا أي اليابان) و معها : الدول الصناعية الجديدة لاسيما في شرق آسيا.

ضمن هذا الإطار، يجئ اختيار الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري، كما جاءت دراستها في هذا البحث. فقد وقع الاختيار على ثلاثة اختلالات أساسية:

١- الاختلال الهيكلي الأول، هو الاختلال داخل القطاع الصناعي نفسه، أي ما يسمى بالاختلال بين الفروع، وداخل الفروع Inter-branch& Intra-branch وتم التحليل هنا على مستويين؛ الأول، هو المستوى العام للمتغيرات الإقتصادية الإجمالية بين القطاعات الصناعية الفرعية المختلفة، من حيث: الناتج والقيمة المضافة والاستثمار والعمالة والأجور والصادرات والواردات. وهذا هو موضوع الفصل الثالث من البحث. و المستوى الثاني، هو المستوى التفصيلي حسب معياريْ: حجم المنشأة ونمط الملكية. وهذا هو موضوع الفصل الرابع. فمن حيث الحجم، تُصنف المنشآت إلى صغرى وصغيرة ومتوسطة وكبيرة. وقد استبعدنا المنشآت الصغرى (المنشآت الحِرفية وغيرها مما يشغل أقل من ١٠ عمال) وذلك لأسباب عملية تتعلق بعدم توفر قاعدة بيانات متكاملة وموثوقة إلى حد كبير. وأبقينا على المنشآت الصغيرة والمتوسطة كمحور للدراسة الهيكلية. ثم ادخرنا المنشآت الكبيرة ليجري تضمينها في الدراسة التفصيلية للقطاع الصناعي من حيث نمط الملكية، إلى قطاع عام وخاص، بصفة أساسية. وتمثلت "البؤرة

التحليلية" في دراسة مساهمة المنشآت في حركة المتغيرات الإجمالية موزعة على ثلاثة قطاعات صناعية عريضة: قطاع السلع الاستهلاكية، والوسيطة، والرأسمالية.

ذلك أن لب الإضافة الفكرية التي يطمح إليها هذا البحث كله، هو توجيه الانتباه إلى أهمية بناء قطاع صناعي فرعي للآلات والمعدات الإنتاجية، أو السلع الرأسمالية. بافتراض أن البناء الحقيقي لهذا القطاع- على أساس متين من القدرات العلمية والمعرفية المتطورة ومن منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي- إن ذلك هو أساس التحول الهيكلي التنموي المرغوب. وإن غياب هذا القطاع الفرعي بالذات، هو العلامة الرئيسية على **(الاختلال الهيكلي) المزمن للقطاع الصناعي المصري**. وقد حاولنا البرهنة على صحة هذه الفرضية، على امتداد جميع الفصول والأجزاء المختلفة للبحث.

٢- **أما الاختلال الهيكلي الثاني**، فهو اختلال من نوع خاص، منشؤه عدم الاتساق مع احتياجات الاقتصاد والمجتمع. ولهذا اعتُبِر من قبيل الاختلال "النوعي". **إنه الاختلال المتمثل في هياكل التسعير الاحتكاري المفترض في سلعتيْ الأسمنت والحديد**، خلال الفترة الأخيرة بالذات.

وصحيح أن ما أُطلِق عليه مسمى "الطفرة العقارية" خلال السنوات الأخيرة، لا يعبر عن تطور تنموي حقيقي، بالمعنى الاقتصادي الكلي وبالمدلول الاجتماعي. ولكن قطاع التشييد والبناء، والعقار والسكن، أصبح مدار اهتمام المجتمع ككل بصورة أو أخرى، باعتباره من بين أهم القطاعات الاقتصادية "النشيطة" خلال السنوات الأخيرة (٢٠٠٤-٢٠٠٧).

وقد تسبب ارتفاع أسعار الحديد والأسمنت في حدوث اختناقات اقتصادية بهذا القطاع، باتت تهدد-من بين عوامل أخرى- استمرارية دفعة النمو الهشة المحققة خلال السنوات الأخيرة المذكورة، لاسيما في غمار الأزمة الاقتصادية العالمية، بمختلف أوجُهِها وتجلياتها، والتي أخذت تضرب الاقتصاد العالمي – في المركز والتخوم- منذ أوائل ٢٠٠٨.

ولذلك كله، ركز البحث على تناول موضوع الميول الاحتكارية في قطاعيْ الحديد والأسمنت، وكان ذلك هو مدار الدراسة في الفصل الخامس.

٣- أما الاختلال الهيكلي الثالث، في هذا البحث الجماعي، فهو الاختلال ذو الطبيعة الدولية المقارنة وقد تركزت الدراسة فيه على موضوع "البحث العلمي والتطوير التكنولوجي"، أو "البحث والتطوير" وكفى R&D وكان هذا هو مدار التحليل في الفصلين السادس والسابع. وقد تناول الفصل السادس اختلال القدرات في المجال المعني، على المستوى الدولي بصورة عامة، مع الإشارة إلى مصر. أما الفصل السابع فقد أضاف إلى ما سبقه أمرين: أولا، التركيز الخاص على مصر (وليس مجرد الإشارة) في سياق المقارنة الدولية. ثانيا، النظر إلى "البحث والتطوير" على المستوى الدولي المقارن، كمنظومة لها مدخلات ومخرجات. وأهم المدخلات، بل أهم عناصر المنظومة جميعا، هي الكفاءات البشرية الرفيعة المتكونة داخل النظام التربوي والتعليمي والمعرفي، والتي يفضل الباحث تسميتها برؤوس الأموال الذهنية. وبذلك يتكامل الفصلان المعنيان من حيث مستوى العمق، ودرجة الإيضاح.

... وتبقى ملاحظتان :

- الملاحظة الأولى معالجة الاختلالات الهيكلية الأساسية الثلاثة في الاقتصاد المصري- المختارة للدراسة وفق ماسبق- تتم في إطارين: نظري وعملي. فأما الإطار النظري، فهو مدار البحث في الفصل الأول، والذي اجتهد في تقديم إطار عام لبحث الاختلال الهيكلي في الاقتصاد المصري، في السياق التاريخي.

وأما الإطار العملي، فهو مدار البحث في الفصل الثاني، والذي عُني بالاختلالات على المستوى العام للاقتصاد المصري، من حيث العلاقات النسبية بين مختلف القطاعات المكونة للبنيان الاقتصادي الكلي (الزراعة، الصناعة..إلخ) على صعيد المتغيرات الاقتصادية الإجمالية (الناتج، القيمة المضافة..إلخ).

- الملاحظة الثانية أن طبيعة الموضوع حكمت اختيار البيانات، من حيث نوعيتها ومصادرها وطريقة التعامل معها. وفي حالة التكامل بين الموضوعات والفصول، فإنها